بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

سياسة المسؤولية المجتمعية

ترتبط المسؤولية المجتمعية لبنك المغرب ارتباطا جذريا بمهامه الرئيسية التي ترمي إلى خدمة الصالح العام. فمهام الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى متانة النظام المالي وقدرته على الصمود وتعزيز أمن وسائل الأداء والنهوض بالشمول المالي تمثل أفضل مساهمة من البنك المركزي في ازدهار البلد.

وأمام تضاعف التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، انخرط البنك، إلى جانب الفاعلين العاملين في نفس القطاع، في أوراش هامة تبرز التزامه القوي تجاه المجتمع. ومنها على سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات، وخدمة الأداء عبر الهاتف النقال، وخارطة الطريق المتعلقة بمواءمة القطاع المالي الوطني مع أهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الداخلي، قام البنك أيضا باتخاذ مجموعة من التدابير بهدف ترسيخ حكامته وتعزيز التزامه الاجتماعي تجاه مستخدميه وتقليص تأثير أنشطته على البيئة.

وبفضل ما حققناه من مكتسبات، قمنا خلال سنة 2019 بإعطاء زخم جديد لالتزامنا المجتمعي. فقد وضعنا المسؤولية المجتمعية في صلب مخططنا الاستراتيجي 2019-2023، وذلك من خلال توجيه مهام البنك نحو التشغيل والتنمية المستدامة والشاملة من جهة، وتشجيع الإبداع وثقافة الابتكار لمواكبة التحول الذي تشهده مؤسستنا من جهة أخرى. كما أحدثنا وحدة مختصة من أجل هيكلة أفضل للمقاربة الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للبنك، وتتمحور هذه المقاربة حول سياسة ممنهجة وموثوقة تجاه شركائنا، وخارطة طريق تهم كل وحدات البنك إلى جانب آليات فعالة للتسيير والتقييم والتواصل.

وفي إطار هذه المقاربة وحسب منهجية «تحليل الأهمية»، قمنا بتحديد التحديات المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية للبنك وتقييم درجة أولويتها. وقد مكن هذا العمل الذي ساهم فيه موظفو البنك، والقطاع البنكي، والمجموعات المهنية، والوسط الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني والمونون، من إعداد سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك، التي تتمركز حول خمسة محاور واثني عشر التزاما تعكس مساهمتنا في أهداف التنمية المستدامة وطموحنا في تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

محاور سياسة المسؤولية المجتمعية للبنك	الالتزامات في مجال المسؤولية المجتمعية للبنك
01 المحور القانوني والأخلاقي تطبيق وتعزيز حكامة أخلاقية وشفافة تترجم أهدافنا الخاصة وتمكن من تدبير الأنشطة اليومية على نحو مرن ومسؤول	1. تطبيق حكامة أخلاقية وشفافة تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية داخل أنشطتنا اليومية. 2. ضمان المطابقة وتدبير المخاطر مع تشجيع التحول المرن للبنك. 3. النهوض بحكامة أخلاقية وشفافة على مستوى القطاع المالي، تمكن من إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية.
02 المحور الاقتصادي العمل على تطوير نظام مالي شامل للجميع ومبتكر ومستدام وتثمين الأثر الاقتصادي والاجتماعي لمهام البنك	4. تعزيز الشمول المالي وتشجيع تطور قطاع التكنولوجيا المالية. 5. تطوير ودعم الأبحاث والتثقيف الاقتصادي والمالي لمختلف الفئات. 6. أداء مهامنا للحصول على أفضل أثر اقتصادي واجتماعي للبنك على المستويين المحلي والوطني.
03 المحور الاجتماعي تشجيع تطوير الكفاءات والتنوع والشمولية وضمان حماية وراحة المستخدمين في مكان العمل	7. تنمية الرأسمال البشري وضمان التنوع وتكافؤ الفرص. 8. ضمان ظروف عمل سليمة ومؤمنة وضمان حماية ورفاه مستخدمي البنك.
04 المحور البيئي مراعاة تغير المناخ في إطار مهام البنك وتقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك	9. مراعاة تغير المناخ في إنجاز مهامنا من أجل تعزيز التحكم في المخاطر وتطوير المالية الخضراء 10. تقليص الأثر البيئي لأنشطة البنك.
05 المحور المجتمعي المساهمة، في إطار شراكات، في تنمية الأقاليم والجهات ودعم الثقافة والأنشطة التضامنية.	11. مواكبة المبادرات الترابية والوطنية الرامية إلى إحداث مناصب الشغل والأنشطة المدرة للدخل وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية. 12. الحفاظ على الموروث المسكوكي والترويج له ودعم الأنشطة الفنية والثقافة.

محاور والتزامات تساهم في العديد من أهداف التنمية المستدامة

ويرتكز تحقيق التزاماتنا في المسؤولية المجتمعية على برنامج طموح، رُصدت له وسائل ملائمة إلى جانب حكامة تمكن من تنفيذ سياستنا بشكل مناسب وتسييرها على نحو فعال.

إن الانخراط والالتزام الجماعي لكافة مستخدمي بنك المغرب يعتبر عاملا حاسما لنجاح مقاربة المسؤولية المجتمعية للبنك، التي نطمح أن تكون نموذجية وهادفة، ومدرة للقيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجتمعية، بالنسبة للبنك ولأطرافه المعنية.

عبد اللطيف الجواهري
والي بنك المغرب